جامعة كفر الشيخ
كلية التجارة
قسم المحاسبة

أثر تفعيل قواعد و آليات حوكمة الشركات الداخلية على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات : دراسة نظرية وميدانية

دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة

من الطالبة
غادة حمدى محمد الشك
معيدة بقسم المحاسبة بالكلية

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
شوقى السيد فودة
أستاذ بقسم المحاسبة بالكلية

دكتورة
هالة عبد الفتاح العجمى
مدرس بقسم المحاسبة بالكلية

2014

الفصل التمهيدى

الاطـار العـام للـدراســة

يتناول هذا الفصل عرض الإطار العام للدراسة ، والذي يشتمل على مقدمة البحث ، ومشكلته ، وأهدافه ، وفروضه ، وأهميته ، ومنهج البحث ، وحدوده بالإضافة إلى خطة البحث وسوف يتم التعرض لكل عنصر من العناصر السابقة على النحو التالي :

أولاً: مقـدمة البحـث

إن فعالية نشاط البورصة واستمرارها يعتمد على المعلومات المتوافرة لدى المستثمرين الذين يتعاملون فيها وكيفية توزيع تلك المعلومات ، فحصول بعض المستثمرين على معلومات قبل البعض الآخر يمكنهم من تحقيق أرباح غير عادية على حساب المستثمرين الذين ليس لديهم هذه المعلومات وحدوث ذلك – وهو ما يسمي بعدم تماثل المعلومات – الأمر الذى سيؤدى إلى عدم كفاءة سوق رأس المال والتأثير السلبى عليه متمثلاً فى :

- انخفاض حجم العمليات وقيمتها (قيمة الأسهم المباعة والمشتراة فى فترة معينة).
- صغر حجم السوق (انخفاض عدد الأوراق المالية المعروضة للبيع أو الشراء).
- انخفاض درجة السيولة للأوراق المالية.
- زيادة تكاليف العمليات.

وعلى الرغم من الدور الهام الذى يلعبه الإفصاح المحاسبى فى تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأوراق المالية المتداولة وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر والعائد الذى يحققه كل منها ، فالإفصاح المحاسبى يؤدى إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالإستثمار و إقبال المدخرون على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالى كبر حجم السوق متمثلاً فى زيادة عرض المدخرات والطلب عليها لأغراض الإستثمار ، كما أن الإفصاح المحاسبى الجيد فى ظله تتماثل المعلومات بين كل الأطراف يؤدى للوصول إلى كفاءة سوق الأوراق المالية ، إلا أن الإفصاح المحاسبى فى مصر به من الثغرات مايسمح بحدوث مشكلة عدم تماثل المعلومات.

ولكى نتغلب على مشاكل ومخاطر مشكلة عدم تماثل المعلومات ترى الباحثة أن حوكمة الشركات تعد أحد الأدوات الفعالة لترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية المصري مما يؤثر على أسعار الأسهم لكون هذه السوق سوقاً غير كفء ويحتاج إلى الكثير من الآليات لرفع درجة كفاءته حيث يلاحظ ارتفاع أسعار أسهم بعض الشركات رغم تحقيقها لخسائر أو معدلات ربحية أقل من شركات أخرى تنخفض أسهمها ، كما يلاحظ في بعض الأحيان الأخرى انخفاض أسعار الأسهم في بعض الشركات رغم تحقيقها لمعدلات ربحية أعلى من شركات أخرى الأمر الذي يمكن أن يدل في

مجمله – من وجهة نظر الباحثة ، على عدم نضج قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية ، الأمر الذي يُمكن إرجاعه بدرجة كبيرة إلى حالة من " اختلال المعلومات " الناتج عن عدم تماثل المعلومات المحاسبية .

ثانياً: طبيعة مشكلة البحث

اتسم سوق المال المصري خلال الفترة الأخيرة بالعديد من المتغيرات العشوائية التى تؤثر فى تسعير الأسهم حيث تسوده التقلبات السعرية التى لا تستند إلى أية مسببات موضوعية أو أى معلومات محاسبية أو غير محاسبية.

هذا وتلعب المعلومات دوراً هاماً فى سوق رأس المال ، فتوافرها وخاصة المحاسبية منها للمتعاملين تمكنهم من توقع العائد على استثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة لهذه الإستثمارات ، وبالتالى تحديد الأسعار المناسبة للإستثمارات.

ويؤدى توفر المعلومات المحاسبية الموثوق بها إلى زيادة حجم السوق ، وانخفاض تكلفة العمليات ، وزيادة عدد المتعاملين فى سوق رأس المال مما ينعكس فى النهاية فى صورة زيادة العائد من التعاملات وتحقيق التنمية الإقتصادية.

ولكن فى بعض الأحيان قد تتعمد إدارة بعض الشركات حجب معلومات معينة عن المستثمرين لإستخدامها فى تحقيق عائد غير عادى من الأسهم التى تملكها أو قد تقوم بالتأخرفى الإفصاح عن التنبؤات المالية لتحقيق ذات الغرض ، أو قد تحجب إدارة بعض الشركات معلومات تعتقد أنها تضر بمركزها التنافسى لأن المتنافسين قد يستخدمونها فى تعديل خططهم الإنتاجية أو قرارتهم الإستثمارية ، ومن هنا ينشأ ما يعرف بعدم تماثل المعلومات Information Asymmetry.

وعلى ذلك يتصف السوق بحالة وجود نقص المعلومات كما أن هناك حالة أخرى من عدم تماثل المعلومات المحاسبية التي قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى اختلاف المضاربات على أسعار الأسهم بالنسبة للمساهمين المختلفين كل بحسب المعلومات المتوفرة له ، فعدم تماثل المعلومات المحاسبية يعني حصول بعض المستثمرين على بعض المعلومات قبل باقي المستثمرين وبالتالي يمكنهم استخدام تلك المعلومات في تحقيق أرباح غير عادية على حساب المستثمرين الذين لايملكون تلك المعلومات ، ويؤدي ذلك إلى تخوف المستثمرين (الذين ليس لديهم معلومات) من التعامل في السوق خوفاً من تحقيق خسائر مما يؤدي إلى انخفاض السيولة في السوق وارتفاع تكلفة المعاملات وانخفاض حجم التعامل (الدهراوي ، ١٩٩٤ ، ص ٤٤)

ومن ثم يمكن القول بأن مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية هنا تنشأ بسبب اختلاف طبيعة المعلومات الخاصة التي يتوصل إليها كل مستثمر مستخدماً في ذلك المعلومات الداخلية أو أي

معلومات أخري يترتب عليها إمكانية أن يحقق مما لديه من معلومات أفضل مكاسب غير عادية على حساب المستثمرين الآخرين (السيد ، ٢٠٠٨، ص٣) .

وعلى مستوى الشركات المساهمة فإن المشكلة الرئيسية تتمثل في عدم تماثل المعلومات بين المديرين (الوكلاء) وحملة الأسهم (الملاك أو الأصلاء) ، فقد أوضح تقرير مركز المشروعات الدولية الخاصة Center Of International Private Enterprise (CIPE) عام ٢٠٠٤ أن العائق الرئيسي في هذا الموضوع بالنسبة للشركات المساهمة أن المديرين الذين يديرون الشركة ويتحكمون فيها يفترض منهم أن يتصرفوا بما يحقق أفضل مصالح لمساهمي الشركة بما يمتلكون من معلومات تفوق تلك التي تتوافر لدى مساهمي الشركة ، ولكن قد تسول للمديرين (الإداريين) نفوسهم الإستفادة من سلطاتهم الرقابية لإشباع احتياجاتهم ورغباتهم ، وغالباً ما يلحق ذلك ضرراً بمصلحة المساهمين .

تميل الحلول لهذه المشكلة إلى أن تأتي في صورة فئتين : أولهما الحوافز ،وثانيهما المراقبة ويتمثل حل الحوافز في ربط ثروة المدير التنفيذي بثروة المساهمين بحيث يريد المديرون التنفيذيون والمساهمون شيئاً واحداً ، ويسمي ذلك ربط حوافز المديرين التنفيذيين برغبات المساهمين ، وعندئذ سوف يعمل المديرون على نحويحقق أيضاً مصلحة المساهمين ، ونظراً لأن هناك احتمال كبير ألا ترتبط حوافز المديرين بأهداف المساهمين ذلك أن خيارات الأسهم تفقد بعض الحوافز بالنسبة للمديرين التنفيذيين إذا هبط سعر سهم الشركة بشدة دون سعر الممارسة وبالتالي فإن خيارات الأسهم لن تتمكن من تحفيز المديرين بفعالية ، كما أنه من الممكن حدوث تلاعب في الأرباح المحاسبية ، فقد يحاول المديرون التنفيذيون التلاعب في الإيرادات ومن ثم تعظيم الأرباح في سنة مستهدفة معينة لجعل سعر السهم أكثر ملائمة لممارسة الخيارات .

أما الحل الثاني لهذه المشكلة فهو إقامة آليات مراقبة سلوك المديرين سواء كانت جهات مراقبة داخلية ممثلة فى : مجلس الإدارة ، لجان المراجعة ، إدارة المراجعة الداخلية ، إدارة الرقابة الداخلية أو جهات مراقبة خارجية ممثلة فى :المراجعة الخارجية ، المساهمين ، أصحاب المصالح الأخرى ، القانون الذى تعمل الشركة فى ظله. ونظراً لأن تعويض الحوافز به قصور فإن الأمر يحتاج إلى إقامة آليات مراقبة سلوك المديرين (الحل الثاني) .

هذا وقد حظى موضوع حوكمة الشركات Coporate Governance باهتمام بحثي كبير من جانب المحاسبين في نهاية القرن السابق ومطلع القرن الحالي . ولقد ظهر الاهتمام بحوكمة الشركات مع ظهور الأزمة المالية بدول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ ، وانهيار الشركات الكبرى في الدول المختلفة مثل شركة إنرون Enron الأمريكية ، وشركة ورلدكوم World com والتي تعد ثاني أكبر

شركة اتصالات في العالم . كما برز الاهتمام بحوكمة الشركات في انجلترا بع الفضائح المالية ، وانهيار العديد من الشركات في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي ، مما ترتب عليه انعدام ثقة مستخدمي المعلومات المالية في هذه المعلومات وفي تقارير مراقبي الحسابات (Moolchandani ,2009) .

وقد ترتب على انهيار الشركات وفشلها زيادة الحاجة إلى تحسين نظم حوكمة الشركات ، والإفصاح والشفافية . وقد جاء رد الفعل سريعاً حيث أصدر الكونجرس الأمريكي قانون Sarbanes-Oxley Act في يوليو ٢٠٠٢ بهدف إصلاح ممارسات الأعمال من خلال حوكمة الشركات (Yakhou and Dorwiler,2005) وعلى المستوى الدولي قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) Organizatio For Economic Co operation and Development بإصدار مبادىء مقبولة دولياً لحوكمة الشركات والتي اعتبرت أساساً تعتمد عليها الدول في تحسين نظم حوكمة الشركات بها . ووفقاً لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD,2004) يتكون الإطار العام لحوكمة الشركات من مجموعة من المبادىء الأساسية والتي تشمل حماية حقوق المساهمين ، والمساواة بين المساهمين ، ودور أصحاب المصالح ، والإفصاح والشفافية ، ومسئولية الإدارة ومجلس الإدارة .

ورغم اتفاق الكتاب على ضرورة وجود حوكمة الشركات لنجاح الشركات وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية ، إلا أنه لايوجد اتفاق حول هذا المفهوم ، وذلك لتداخل مفهوم حوكمة الشركات في العديد من فروع المعرفة مثل المحاسبة والمراجعة والاقتصاد والتمويل والإدارة .

ويدور مفهوم حوكمة الشركات حول النظام الذي يتم بواسطته التوجيه والتحكم والرقابة على أنشطة الشركات والذي يقوم على تنظيم عملية اتخاذ القرار الرشيد في هذه الشركات ، وتوزيع الصلاحيات والمسئوليات فيما بين الأطراف الأساسية في الشركة ذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل خاص ومصالح الأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة بشكل عام (Sloan ,2001) .

وعلى الرغم من أنه يجب على الشركات التى تتبنى مفهوم الحوكمة التعرف على وتطبيق دائم ذلك المفهوم والمتمثلة فى آليات حوكمة الشركات حيث يعد التطبيق السليم لتلك الآليات خطوة أساسية نحو الإستفادة من مزايا الحوكمة إلا أنه نظرياً وفى مجال حوكمة الشركات لم يستقر الفكر الأكاديمى حتى الآن على تقسيم ثابت لآليات حوكمة الشركات صالح للتطبيق لكل الدول .

والجدير بالذكر أن هناك شبه إجماع من قبل الباحثين فى مجال حوكمة الشركات على تقسيم آليات حوكمة الشركات إلى مجموعتين : **الأولى** هى **الآليات الداخلية** وتكون بواسطة الشركة وتتمثل فى :(آلية مجلس الإدارة ، آلية لجان المراجعة ، آلية المراجعة الداخلية ، آلية الرقابة الداخلية)

و**الثانية** هى **الآليات الخارجية** وتكون بواسطة السوق والأطراف الخارجية وتتمثل فى :(آلية فعالية المساهمين ، آلية حقوق أصحاب المصالح الأخرى ، آلية المراجعة الخارجية ، آلية القانون الذى تعمل الشركة فى ظله) (فريد،٢٠٠٩،ص٥٤).

إلا أن الباحثة سوف تقتصر على الآليات الداخلية والتى يتم تطبيقها من داخل الشركة حيث يتمثل الهدف الأساسى لتلك الآليات فى الحد من المشكلات المترتبة على مفهوم الوكالة والتى تمثل مشكلة عدم تماثل المعلومات المصدر الرئيسى لمعظم مشاكل الوكالة ، حيث يمكن للشركات من خلال تطبيق مجموعة الآليات الداخلية لحوكمة الشركات إحكام الرقابة والسيطرة على تصرفات المديرين وبالتالى إمكانية التغلب على مشكلة الوكالة \ الملكية.

كما تعد قواعد وآليات حوكمة الشركات الجيدة بمثابة الأداة التي تستخدمها الشركة لتحسين جودة المعلومات المفصح عنها من جانب الشركة وبالتالي زيادة المنافع التي يحصل عليها مستخدمي القوائم المالية . فنظراً لتعرض العديد من الشركات في معظم دول العالم للفضائح المالية فإن كلاً من القوانين والتشريعات وقواعد القيد بالبورصة قد تم تعديلها وتصميم قوانين جديدة وذلك لتحسين جودة آليات حوكمة الشركات وتفعيل تطبيقها حيث أن تحسين تلك الآليات سوف يساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية المتاحة لمستخدمي القوائم المالية بحيث يمكن الاعتماد عليها ، وفي ذات الوقت تعكس هذه المعلومات ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها وهذا كله يؤدي إلى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ، بالتالي زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية .

هذا وتؤثر جودة وفعالية آليات حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبى . فهناك وجهة نظر ترى أن الإفصاح المحاسبى وجودة عمليات التقارير المالية هى منتج لعمليات حوكمة الشركات . ومن ناحية أخرى ، هناك وجهة نظر عكسية ترى أن الإفصاح المحاسبى يوفر المدخلات الأساسية لعمليات وآليات حوكمة الشركات سواء بصورة صريحة أو بصورة ضمنية.

ويلعب ٱلإفصاح المحاسبى دوراً مهماً فى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية وبالتالى زيادة كفاءة سوق رأس المال متمثلاً فى الوصول إلى الأسعار الحقيقية للأسهم ، وكذلك زيادة حجم العمليات لسوق رأس المال ، وتحقيق السيولة اللازمة والتى تشجع التعامل فى سوق رأس المال . كما أن زيادة حجم التعامل وتوفير السيولة سيؤديان إلى تخفيض تكلفة العمليات ، وبالتالى زيادة العائد من التعاملات وتحقيق المنفعة للإقتصاد القومى ككل. ومن منطلق نتيجة مؤداها أن الإفصاح المحاسبى الجيد والذى فى ظله تتماثل المعلومات بين كل الأطراف يؤدى للوصول إلى كفاءة سوق الأوراق المالية .

لذا يمكن تحديد مشكلة البحث في محاولة دراسة أثر تفعيل قواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية ممثلة في : (مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، إدارة المراجعة الداخلية) على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبى ومن ثم الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وذلك بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية . وبالتالى يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال البحثى الرئيسى التالى:

هل توجد علاقة ارتباط جوهرية بين تفعيل قواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة ؟

وسوف تحاول الباحثة الإجابة عن السؤال البحثى الرئيسى من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية :

١- هل يوجد تأثير جوهري لتفعيل قواعد وآليات حوكمة الشركات الخاصة بمجلس الإدارة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة ؟

وينبثق من هذا السؤال البحثي الفرعي مجموعة أسئلة بحثية كما يلي :

أ- هل يوجد تأثير جوهري لحجم مجلس الإدارة من حيث عدد الأعضاء على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة؟

ب- هل يوجد تأثير جوهري لنسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة ؟

ج- هل يوجد تأثير جوهرى لفصل مهام المدير التنفيذى عن مهام رئيس مجلس الإدارة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة؟

٢- هل يوجد تأثير جوهرى لتفعيل قواعد وآليات حوكمة الشركات الخاصة بلجنة المراجعة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة ؟

٣- هل يوجد تأثير جوهرى لتفعيل قواعد وآليات حوكمة الشركات الخاصة بإدارة المراجعة الداخلية على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة ؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق هدف عام وهو : توضيح أثر تفعيل قواعد وآليات حوكمة الشركات على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ،مقتصرة على الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والتى تتمثل فى :مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، إدارة المراجعة الداخلية ، الإفصاح والشفافية ، ولكى يمكن تحقيق الهدف العام ، فقد تم تقسيم هذا الهدف إلى ثلاثة أهداف فرعية ، ألا وهى :

١- بيان أثر تشكيل مجلس الإدارة كأحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة.

وينبثق من هذا الهدف الفرعى مجموعة أخرى من الأهداف الفرعية تتمثل في :

أ- بيان أثر حجم مجلس الإدارة من حيث عدد الأعضاء على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة.

ب- بيان أثر نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة.

ج- بيان أثر الفصل بين مهام المدير التنفيذى عن مهام رئيس مجلس الإدارة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة.

٢- بيان أثر لجنة المراجعة الفعالة كأحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ،على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة.

٣- بيان أثر إدارة المراجعة الداخلية كأحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ، على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة.

رابعاً: فروض البحث

من أجل تحقيق هدف البحث سوف يتم صياغة الفروض التالية :

الفرض الأول : لايوجد تأثير جوهرى لتفعيل قواعد وآليات حوكمة الشركات الخاصة بمجلس الإدارة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة ، وينبثق من هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية التالية:

أ- لايوجد تأثير جوهرى لحجم مجلس الإدارة من حيث عدد الأعضاء على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة.

ب- لايوجد تأثير جوهرى لنسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة

ج- لايوجد تأثير جوهرى لفصل مهام المدير التنفيذى عن مهام رئيس مجلس الإدارة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة.

الفرض الثانى : لايوجد تأثير جوهرى لتفعيل قواعد و آليات حوكمة الشركات الخاصة بلجنة المراجعة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة.

الفرض الثالث : لايوجد تأثير جوهرى لتفعيل قواعد و آليات حوكمة الشركات الخاصة بإدارة المراجعة الداخلية على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات للشركات محل الدراسة.

خامساً : أهمية البحث

يمكن بلورة أهمية البحث من الناحية العلمية والعملية على النحو التالى :

١- الأهمية العلمية :

- حاجة الإقتصاد المصرى إلى سوق رأس مال كفء يكون دائماً فى حالة توازن مستمر حيث تنعكس جميع المعلومات فى أسعار الأوراق المالية بشكل سريع وغير متحيز وذلك ما يؤدى إلى عدم إمكانية تحقيق البعض لأرباح غير عادية على حساب البعض الآخر.
- تزايد الإهتمام بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة وكون أسسها ومبادئها وآلياتها تعد من المفاهيم الحديثة على المستوى العالمى بصفه عامة وعلى المستوى المحلى بصفة خاصة وأن الوعى بهذه المفاهيم والآليات وتطبيقها يؤدى إلى الحد من مشاكل عديدة أهمها : مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية والتى تعد بمثابة المصدر الأساسى لمعظم مشاكل الوكالة.
- قلة الدراسات والأبحاث التى تناولت دراسة وتحليل العلاقة بين قواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية وبين مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٢- الأهمية العملية :

- محاولة وضع إطار عملى في الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية يؤدى إلى تحسين وترشيد القرارات الإستثمارية.
- إن التطورات الإقتصادية الهائلة التى تعيشها مصر حالياً والتى تتمثل أحد مظاهرها الهامة في التحول إلى إقتصاديات السوق وتشجيع القطاع الخاص ، وخصوصاً الشركات المساهمة ، ففي هذه الشركات تظهر مشكلة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry Problem واضحةً ذلك أن هذه المشكلة هى المصدر الأساسى لمعظم مشاكل الوكالة ، ومايترتب عليها من تكاليف (تكاليف الوكالة) ، فقد أوضحت بعض الدراسات المعاصرة في بحوث نظرية الوكالة أن

السبب الرئيسى لمشاكل تكلفة الوكالة إنما يرجع لعدم تماثل المعلومات بين طرفي علاقة الوكالة.

- الإهتمام بتفعيل قواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية في بيئة الأعمال المصرية لما لها من آثار إيجابية على تدنية فجوة الإختلال المعلوماتية لدى المستثمرين ومن ثم الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

سادساً: حدود البحث

تتمثل حدود البحث فى العناصر (النقاط) التالية:

١- ستتناول الباحثه نظرية الوكالة ، ومشاكل الوكالة مع التركيز على معالجة مشكلة عدم تماثل المعلومات باعتبارها المصدر الأساسى لمشاكل الوكالة وذلك بالصورة التى تخدم البحث العلمى دون التطرق للجوانب التفصيليه لنظرية الوكالة وماتتضمن من رياضيات معقده أو جوانب سلوكية متعددة.

٢- تقتصرالدراسة للبحث على شركات المساهمة المقيده في بورصة الأوراق المالية فقط .

٣- سوف يقتصرالبحث على تناول الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والمتمثلة في (آلية مجلس الإدارة ، آلية لجنة المراجعة ، آلية المراجعة الداخلية) وأثرهم على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ومن ثم على جودة القرار الإستثمارى بسوق الأوراق المالية المصرية.

سابعاً: منهج البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث ، سوف ينبنى البحث على المنهجين التاليين:

١- **المنهج الإستنباطى :**

ويهدف إلى بناء إطارنظرى لأبعاد مشكلة البحث وأهدافه، حيث أنه يتناول التأصيل العلمى لأبعاد المشكلة وذلك بالإعتماد على الكتب العلمية والمقالات والأبحاث المنشورة والدوريات المختلفة المرتبطة بموضوع البحث وذلك بهدف دراسة تفعيل قواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية وتحليل تأثيرها على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

٢- **المنهج الإستقرائى :**

سوف تستخدم الباحثة المنهج الإستقرائى لبناء الدراسة الميدانية عن طريق تصميم قائمة استقصاء Questionnaireوالتى تعد **وسيلة البحث** وتوزيعها على **عينة الدراسة** متمثلة فى (المستثمرين – معدى القوائم المالية) ، من خلال **أداة البحث** وهى استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية

والكمية لاختبار الفروض البحثية. وهذه الدراسة ميدانية تعتمد على المنهج الإستقرائى ، وسوف يتم جمع البيانات من المصادر التالية :

أ- جمع البيانات الفعلية من واقع دفاتر وسجلات شركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية محل العينة المختاره بجمهورية مصر العربية ، وكذا الإطلاع على التقارير المالية المنشورة للشركات خلال الفتره من ٢٠٠٩ -٢٠١٤.

ب- سوف تقوم الباحثة بتصميم قائمة الإستقصاء وفقاً لمقياس ليكرت الخماسى Likert scale لقياس استجابات أفراد العينة على فقرات قائمة الإستقصاء.

ج- سوف تقوم الباحثة بإجراء المقابلات الشخصية مع أفراد العينة من أجل توضيح بعض الأسئلة الموجودة بقائمة الإستقصاء والهدف منها وتوضيح المقصود ببعض المفاهيم الحديثة وذلك نظراً لحداثة بعض المصطلحات الواردة بقائمة الإستقصاء.

٣- أسلوب تحليل البيانات

سوف تعتمد الباحثة على أسلوب التحليل الإحصائى الذى يتناسب مع أهداف وفروض الدراسة ، وهو تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression

ثامناً : خطة البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه وفي ضوء حدوده السابقة فإن الجزء المتبقى من البحث سوف يتم تقسيمه إلى قسمين أحدهما نظرى والآخر ميدانى على النحو التالى:

القسم الأول : الدراسة النظرية

- **الفصل الأول** : **الدراسات السابقة** ، ويتضمن استقراء وتقييم وتحليل للدراسات التى تناولت موضوع البحث في بيئة الأعمال والممارسات المهنية.

- **الفصل الثانى** : طبيعة **قواعد وآليات حوكمة الشركات الداخلية** ، ويتضمن عرضاً لمفاهيم حوكمة الشركات ، والمبادىء ، والقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات ، والآليات الداخلية لحوكمة الشركات ، وأهمية ومزايا التطبيق الفعال لحوكمة الشركات.

- **الفصل الثالث** : **التأصيل الفكرى والعلمى لمشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية** ، ويتضمن عرضاً لمفهوم عدم تماثل المعلومات المحاسبية والأطراف التى يمكن أن يحدث بينها عدم التماثل والتوقيت الذى يمكن أن يحدث فيه عدم التماثل والكيفية التى ينشأ بها عدم تماثل المعلومات المحاسبية وآثار عدم تماثل المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق

المالية و طرق قياس عدم تماثل المعلومات بالإضافة إلى المشاكل والمخاطر الناتجة عن عدم تماثل المعلومات المحاسبية و سبل علاجها.

- **الفصل الرابع** : **إطار مقترح لأثر تفعيل قواعد و آليات حوكمة الشركات الداخلية للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية** ، ويتضمن عرضاً لأثرتفعيل كل آلية من الأليات الداخلية لحوكمة الشركات والمتمثلة في (آلية مجلس الإدارة ، آلية لجنة المراجعة ، آلية المراجعة الداخلية) للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

القسم الثانى : الدراسة الميدانية وخلاصة نتائج وتوصيات البحث :

- **الفصل الخامس : الدراسة الميدانية** ، ويتناول الدراسة الميدانية حيث سيتم عرض التصميم المنهجى للدراسة الميدانية ، واختبار فروضها وعرض وتحليل وتفسير نتائجها والتحليل الإحصائى للنتائج.

- **الفصل السادس : خلاصة نتائج وتوصيات البحث** ، وتعرض الباحثة فيه لأهم نتائج الدراسة بشقيها النظرى والميدانى ، وكذلك توصيات البحث ومجالات البحث المستقبلية المقترحة في هذا المجال.